

تقييم الاداء المالي لعينة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان-العراق للمدة (2009-2019)

يونس على احمد^{1,2}، وريا محمد زاهر¹

¹ كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

² كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية، اقليم كوردستان، العراق

المقدمة

من الناحية العلمية والعملية فإن الوظيفة الرئيسية للمصارف ذات جانبين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين ومنح القروض المتنوعة إلى المقترضين، ويتفرع من هذين الجانبين وبسببها خدمات كثيرة يؤديها المصرف لكلا الفريقين لها أهميتها القصوى في النظام الاقتصادي بما يحقق للمصارف المساهمة في خلق الجو المناسب والبنية الصالحة للتنمية الاقتصادية، وتطوير اقتصادات البلاد، وتوافر مقومات خارج إطار النظام المصرفي تتحكم فاعليته في التنمية الاقتصادية ولا يقتصر على عناصر كمية يتيسر قياسها مثل الدخل الوطني والنتاج المحلي وإنما تشمل على عناصر كيفية لا تقاس رقمياً مثل التشريع أو الكفاءة التنظيمية للهيكلة الاقتصادي أو علاقة النظام المصرفي بالسلطة التنفيذية.

وكما هو معروف أن للمصارف له أهمية كبيرة ودورا حيويًا في تنشيط الاقتصاد وخلق القيمة المضافة، وذلك من أجل تسريع وتائر النمو والمحافظة على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ولاشك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهداً كبيراً وعملاً مستمرًا لإستخدام رشيد لموارد المصارف المالية و المادة المتاحة والمتوقعة والمحافظة على انشطتها، فمن هذا المنطلق فإن تقييم كفاءة الأداء المالي هو الوسيلة اللازمة لمقارنة ومناخلة الأنشطة المتنوعة في المصرف والمقارنة بين مدخلات مدة زمنية معينة ومخرجاتها. وتعد عملية تقييم الأداء بأنها من أهم الأهداف الرئيسية للمؤسسة، كما يعد الأداء أحد العوامل والمقومات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسة لقياس مدى النجاح أو الفشل، وعادة ما يتم تقييم أداء المؤسسة بناء على عدة معايير وأسس تُستخدم لقياس النتائج المتحققة، هل هي مطابقة للأهداف والخطط الموضوعة أم لا؟ وهل هذه الخطط انحرفت عن المسار الصحيح أم لا؟ وكذلك العمل على تصحيح الأخطاء في حال إن وجدت، لذلك من الضروري أن يتم أخذ عدة مؤشرات ومتغيرات بعين الاعتبار لكي تكون عملية التقييم والمقارنة صحيحة.

من هذا المنطلق يهدف البحث الى تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كوردستان-العراق من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي بالاعتماد على الأساليب القياسية المتقدمة.

المستخلص- تعد عملية تقييم الأداء بأنها من الأهداف الرئيسية للمؤسسة، ويمثل الأداء أحد العوامل والمقومات الرئيسة التي تعتمد عليها المؤسسة لقياس النجاح أو الفشل. يشكل التحليل المالي لأرصدة المصارف انعكاساً وبشكل واضح لحقيقة المركز المالي لتلك المصارف، حيث يسهم تحليل النشاط المصرفي المالي في بيان نقاط الضعف في أداء المصارف و بناء نموذج ملائم لتطوير الأداء المصرفي في المصارف عموماً والمصارف على وجه التحديد، يسعى البحث إلى تحقيق هدف تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كوردستان-العراق للمدة (2009 – 2019) من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي ومن أجل تحقيق هدف البحث، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي المقارن استناداً إلى الاساليب القياسية المتقدمة و التحليل المالي و الاقتصادي اعتماداً على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية الصادرة عن المصارف (عينة البحث). وقد تبين من البحث والتحليل ومن خلال المؤشرات التي تم استخدامها ان هناك تقلبات كبيرة في البيانات المالية السنوية للمصارف و ان مستوى الاداء لم يكن مستقراً في المصارف بين فترة و اخرى وذلك بسبب الازواج المالية والسياسية غير المستقرة وكذلك ضعف السياسات المتبعة لبعض المصارف في بعض السنوات اضافة إلى ذلك و من خلال الجانب التطبيقي فان البحث يكشف ايضاً أنه حسب مؤشر نسبة هامش صافي الربح (المصرف المتحد للأستثمار في المرتبة الأولى و مصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثانية و مصرف الأهلي العراقي في المرتبة الثالثة)، بينما تختلف هذه الترتيبات حسب نوع المؤشرات من ذلك يجب على تلك المصارف ضرورة عمل على تحقيق الاستقرار في النشاط المصرفي والأداء المالي خلال رفع القدرة التنافسية من جهة و العمل على رفع مستوى الكفاءات الاستثنائية المباشرة وغير المباشرة.

الكلمات الدالة- تقييم الاداء، التحليل المالي، المصارف، اقليم كوردستان العراق.

2. لم تتمكن المصارف موضوع البحث تحقيق أهدافها وفقاً للموارد المالية المتاحة لها خلال مدة البحث .
3. لم تتمكن المصارف موضوع البحث من تحقيق أهدافها بصورة جيدة في ضوء وجود الأزمة المالية الداخلية في العراق وإقليم كردستان .

خامساً. أسلوب و منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي المقارن استناداً إلى التحليل المالي والاقتصادي والأساليب القياسية المتقدمة (ARDL - PMG) معتمدين على البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية الصادرة من المصارف (عينة البحث).

سادساً. حدود وعينة البحث:

يهدف تحقيق هدف البحث واثبات فرضياته تم اختيار مجموعة من المصارف العاملة في إقليم كردستان (4) منها مصارف إسلامية و(11) منها مصارف تجارية وهي: (مصرف بغداد، المصرف العراقي الإسلامي للتجارة والتنمية، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف ايلاف الإسلامي، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، المصرف التجاري العراقي، مصرف الشمال للتقويم والاستثمار، مصرف آشور الدولي للاستثمار، مصرف دجلة والفرات الإسلامي للتنمية والاستثمار، مصرف كردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية الدولي، مصرف المنصور للاستثمار) لتكون عينة البحث، أما الحدود الزمنية للبحث يغطي الفترة الممتدة بين (2009 - 2019)، والهدف الرئيسي من اختيار عينة كبيرة من المصارف كموضوع للبحث يعود إلى (الحصول على نتائج أكثر دقة لتمثيل مجتمع البحث تمثيلاً صحيحاً وإيجاد مقارنات واقعية ومنطقية، ومن جهة أخرى المقارنة الواقعية والصحيحة بين أكثرية المصارف العاملة في إقليم كردستان حتى يتبين للزبائن المعلومات الدقيقة عن المصارف)

سابعاً. هيكل البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث وعناصره والتحقق من الاجابة على فرضياته، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول (الإطار النظري والمفاهيمي لتقييم الأداء المالي للمصارف)، في حين خصص الفصل الثاني (للإطار التحليلي لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة البحث للمدة (2009 - 2019)، أما الفصل الثالث يركز على (القياس والتحليل المالي لكفاءة أداء المصارف عينة البحث)، وأخيراً تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات والمقترحات .

التعليق على الدراسات السابقة :

يعد تلخيص الدراسات السابقة على درجة كبيرة من الأهمية في البحث العلمي، نظراً لقيام الباحث العلمي بالتعليق عن استفسارات لأسئلة متعددة تعلق بذهنه، لذا يتطلب الاستعانة بالدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث. ويمكن أعتاد في هذا البحث على الدراسات التالية المتعلقة بموضوع البحث.

منهجية البحث و الدراسات السابقة

منهجية البحث:

أولاً. مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أنه على الرغم من الدور الحيوي للمصارف في تنشيط الاقتصاد وخلق القيمة المضافة والتأثيرات المالية والنقدية على الاقتصاد المحلي، إلا أنّ بعض التساؤلات لاتزال قائمة منها :

1. إلى أي مدى تحقق المصارف المختارة أهدافها المحددة وفقاً لقدرتها المالية المتاحة والمؤشرات المستخدمة؟
2. إلى أي مدى ساهمت المصارف في تحقيق الاستقرار المالي وفقاً لقدرتها السوقية المتاحة والمؤشرات المستخدمة؟
3. هل يساهم تقييم الأداء المالي للمصارف في تعزيز موقعها التنافسي؟

ثانياً. أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث فيما يأتي :

1. الدور الحيوي للمصارف في تنشيط الاقتصاد من خلال دور الوساطة المالية المناطة بها، لذا يجب القيام بتقييم الأداء المالي في المصارف عموماً و المصارف عينة البحث على وجه التحديد لأجل التعرف على واقع أعمالها وعملياتها وموقعها التنافسي في ميدان التعاملات المصرفية .
2. التعرف على كفاءة أداء المصارف العاملة في إقليم كردستان بالإعتماد على مؤشرات تقييم الأداء المالي .
3. أهمية عملية تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف والتي تساهم بدورها في تشخيص كفاءة الموارد المالية والاقتصادية للمصارف واستخدامها بشكل أمثل وكذلك تنشيط الواقع المالي والاقتصادي للمصارف .
4. تحليل النشاط المصرفي الذي يسهم في بيان نقاط الضعف والقوة في أداء المصارف وفقاً للأهداف المرسومة لها و بناء النموذج الملائم لتطوير الأداء المصرفي في إقليم كردستان - العراق .

ثالثاً. هدف البحث :

يهدف البحث إلى :

1. تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف العاملة في إقليم كردستان - العراق من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي.
2. التحليل المالي القياسي لكفاءة أداء عينة من المصارف في إقليم كردستان - العراق من خلال الاعتماد على أهم المعايير والمؤشرات الرئيسة في تقييم الأداء المالي.
3. تحليل الأزمة المالية الداخلية في العراق وإقليم كردستان و أثرها في كفاءة الأداء لعينة من المصارف بالاعتماد على الأساليب القياسية المتقدمة.

رابعاً. فرضية البحث :

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية :

1. يساهم تقييم الأداء المالي في تعزيز المركز المالي والقدرات التنافسية للمصارف عينة البحث.

والضعف في أداء المصارف والوقوف على الحلول المناسبة لها، لغرض تحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على الاسلوب التحليلي المستند الى المؤشرات المالية، وتوصل الباحث الى انخفاض نسبة العائد بسبب احتفاظ المصرف بسيولة عالية ادى الى انخفاض الاداء المالي بسبب عدم الاستغلال الامثل للموارد المتاحة، واقترح الدراسة على المصرف الموازنة بين السيولة والربحية وعدم تعطيل النقدية المؤدية الى انخفاض مؤشرات الربحية.

6. نعمان محصول و سراج موصو (2019):

بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018)، تهدف الدراسة الى تقديم مؤشرات تقييم الأداء المالي للتعرف على أهمية تقييم أداء المالي للبنك المؤسسة العربية المصرفية، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي - التحليلي المقارن استنادا الى الاساليب القياسية المتقدمة، وتوصلت الدراسة الى أن بنك المؤسسة العربية المصرفية استطاعت تحقيق مستويات ربحية جيدة، ويفسر هذا بقدرته على استغلال الموارد المتاحة أمامه بكفاءة وفعالية .

7. دراسة Doan Siscus Kaldianto Lingga and Junius Tirok (2012):

بعنوان دراسات تجريبية حول إيفا ونسبة الربحية المرتبطة بعائد الأسهم السنوي لشركات إندونيسيا، هدف الدراسة قياس نسب الربحية على الجمهور الإندونيسي وعوائد أسهم الشركات، ويستخدم المنهج الوصفي و منهج الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة تظهر نتيجة الدراسة أن البحث في النهاية يثبت أن مادة EVA لا يؤثر على نسب الربحية المرتبطة بالشركة عوائد الأسهم، لذا اقترحت الدراسة اهتمام الشركات بشكل أكثر تحديداً، يعتبر العائد على حقوق الملكية هو الأكثر أهمية نسبة الربحية المرتبطة بعائدات الأسهم متبوعة بالعائد الأصول.

8. دراسة Iqbal Thonse Hawaldar (2017):

بعنوان تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، هدف هذه الدراسة تقييم المالية لأداء البنوك التجارية في البحرين، واعتمد منهج الانحدار وتحليل الارتباط واختبارات t لتحديد العلاقة بين مختلف المعاملات المالية، توصلت الدراسة الى أن الربحية لها تأثير على كفاية رأس المال والرفع المالي، بينما لم تصدق الدراسة على العلاقة بين الربحية والكفاءة من المصارف، اقترح الدراسة تعزيز الموارد المالية للأنشطة الصناعية التي يولدها المتدربون فرص العمل والتنمية الشاملة للبلاد.

المبحث الاوول

الاطار النظري والمفاهيمي لتقييم الاداء المالي للمصارف

يعد التقييم عملية منظمة لقياس مدى قدرة الأداء الحالي على إتمام المهام المطلوبة كما يجب، والكشف عن مواطن الضعف في خطوات العمل المختلفة، وهي نشاط إداري يقيس مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة، وتتمحور عملية التقييم حول نشاطين رئيسيين يتابعان عملية التنفيذ، ويرصدان الأخطاء فيها، ويقدمان تقريراً بذلك لاتخاذ القرار المناسب بشأنها(محصول و موصو: 2019، 122).

1. دراسة احلام بوعبدلي و خليل عبدالرزاق (2002):

بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة قرض الشعبي الجزائري(1997-2000)، هدف الدراسة تتطرق الى العوائد التي تحققتها البنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها، ومن اجل تحقيق هدف اعتمد البحث لمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة من خلال المؤشرات التي حصل عليها بالنسبة للبنك فانها تدل على تحسن أدائه من سنة الى أخرى، واقترح الدراسة على التقاطين الأول تتطرق الى تحقيقها البنوك التجارية والمخاطر التي تواجهها، والثاني التعرض الى المحيط المصرفي الجديد وتأثيره على الجهاز المصرفي.

2. دراسة سنان زهير محمد جميل و سوسن احمد سعيد

بعنوان تقييم أداء المصارف باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، هدف البحث دخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الاداء في المصارف، ولتحقيق الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي و المنهج التطبيقي، واستنتجت البحث في تحليل المؤشرات السيولة والربحية أن هناك انخفاضاً في أداء المصرف عينة البحث وبشكل كبير، واقترحت الدراسة التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك نقدية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية .

3. دراسة كرومي أسبة (2016):

بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية - دراسة تطبيقية خلال فترة 2005 - 2014، تهدف الدراسة الى التعرف على معايير تقييم أداء البنوك التجارية، واستخدام المنهج الوصفي - التحليلي، وتوصلت الدراسة الى أن محدودية وتقليل كفاءة المصرف الوطني في تحقيق الربحية، واقترح الدراسة ضرورة الاعتماد المصرف على النشاطات الحديثة والاشتراك في سوق الأوراق المالية لتحقيق الإيرادات.

4. دراسة سليمان بن بوزيد (2017):

بعنوان استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، هدف الدراسة الوقوف على واقع تأثير القروض المصرفية المتعثرة على قيمة الربح الصافي بعد الضريبة في البنوك التجارية، يتبع المنهج(الوصفي - والقياسي - والتحليل المالي) لتحقيق هدف البحث، وتوصلت الدراسة تعتمد جميع البنوك التجارية ميدان الدراسة على إستراتيجية تنوع محفظة الودائع لديها لتفادي مخاطر السيولة من جهة ، وأيضاً التركيز على الحسابات الجارية من جهة اخرى، واقترح الدراسة على البنوك التجارية عمومية منها خاصة التحسين من نوع الخدمات التي تقدمها سواء المتعلقة بجمع الودائع أو منح القروض، والابتعاد عن تنفيذ خطط الحكومة والتركيز على الجدارة الائتمانية للعملاء عن منح القروض .

5. دراسة عثمان أمين احمد (2018):

تقييم الاداء المصرفي باستخدام ادوات التحليل المالي(النسب المالية) دراسة تطبيقية على مصرف دار السلام للاستثمار في العراق للسنوات 2005 الى 2015، بينت الدراسة نقاط القوة والضعف في أداء المصارف والوقوف على الحلول المناسبة لها، في هدف الدراسة ضمان توفير معلومات ذات جودة عالية تمكن من الإشارة الى نقاط القوة

جـ. على مستوى العمليات يؤدي الى اجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الانتاجية والوقوف على العلاقات، التي تربط بين مختلف مراحل الانتاج والتوصل الى خصائص النشاط الانتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثرها على كفاءة الانتاج بعوامل الانتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيداً للوصول الى الاجراءات العلاجية، اللازمة لتلافي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل. (المطيري : 2011 ، 14)

د. التوصل إلى أقصر وأنسب طريقة لأداء العمل الإنتاجي والتوصل إلى الوقت النموذجي لاتخاذ القرار بصدد مختلف الأنشطة الصناعية. (احمد : 2011 ، 7)

هـ. تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز وبالشكل الذي يعكس درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للوحدة الاقتصادية (محمد : 2008 ، 144).

2. الأهمية الخاصة :

أ. متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعاً ضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها، وكل ذلك بالاستعانة بالبيانات والمعلومات المتوفرة عن الأداء المالي. (وسام : 2019 ، 60)

ب. يظهر تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديداً لولايات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزه الاستراتيجي (بعزيز : 2018 ، 24).

جـ. أن العملية تقييم الأداء المالي هي حكم عن سلامة المركز المالي للمصرف، وتحديد مدى كفاءة المصرف وفاعليته في تحقيق ذلك، مقارنة مع غيره من المصارف وعبر مختلف فترات النشاط (شعوي و التجاني : 2015 ، 33).

د. تساعد عملية تقييم الأداء المالي على المصارف في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف التجاري (سعودي : 2018 ، 25).

ثالثاً : أهداف التقييم المالي في المصارف:

أن إحدى وظائف دراسة تقييم المالي هي التعرف على إمكانية تحقيق الأهداف ، يفترض أن تكون محددة و واضحة لكافة المسؤولين، و العاملين بالمصرف، فضلاً عن تناسق تلك الأهداف فيما بينها ، و إن الإعتماد على المؤشرات العلمية، والعملية في دقة تحديد تلك الأهداف أمر مهم جداً، يضاف إلى ذلك أن الاهداف الرئيسة في التقييم المالي هي :

1. الأهمية العامة:

أ. الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلاقيها مستقبلاً (شادي : 2014 ، 42).

ب. يظهر تقييم الأداء التطور الذي حققته الوحدة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحوّل نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمانياً في الوحدة الاقتصادية من مدة لأخرى و مكانياً مع الوحدات المتنافسة (ثاسوسي : 2011 ، 27).

وان فهم البيانات المالية الخاصة بالنشاط ككل او الأنشطة التابعة من اهم أسباب نجاح التخطيط المالي والاستراتيجي للأعمال قصيرة وطويلة الأجل، ويساهم التقييم في التعرف على معوقات الربحية فضلاً عن طرائق خفض التكاليف في المصاريف وتوجيه الجهود لخدمة الأعمال الأكثر ربحية في النشاط، وعليه فان عملية التقييم المالي في المصارف تساهم في تحديد مواطن القوة والضعف في الأداء وتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف (Hawaldar :2017 ، 607).

أولاً : مفهوم التقييم المالي:

يشير تقييم الأداء المالي الى العملية التي يتم من خلالها استكشاف و اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات (شعوي و التجاني : 2015 ، 30-31).

يعرف تقييم الأداء المالي على مستوى المصرف بأنه " الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للمصرف وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالمصرف (كسياسة السيولة والودائع،.....وغربها) في التأثير على ربحية المصرف ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصرف (محصول و موصو :2019 ، 123).

في ضوء ماسبق يمكن وضع تعريف لتقييم الاداء المالي في المصارف على أنه الفحص للتخطيط والرقابة والحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي يتم اتخاذها من حيث تأثيرها على الفعاليات المالية و المركز المالي والاستفادة من كل ذلك في صياغة خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصرف .

ثانياً : أهمية التقييم المالي في المصارف:

إن استخدام تقييم الاداء المالي بالمصارف يشكل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها، وتلخص هذه الأهمية مساعدة الإدارة على وضع الأهداف، مما يساهم في إعداد الخطط المناسبة لتنفيذ النشاط الاقتصادي لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار المالي السليم للاستثمار، ويقدر محدد من رأس المال يتناسب مع إمكاناتهم في ظل مستوى محدد من المخاطر. ويمكن تلخيص أهمية التقييم المالي بالآتي :

1. الأهمية العامة :

أ. مساعدة المستويات الإدارية المختلفة داخل المشروع على اكتشاف الإنحرافات والتي يتطلب تحليلها الوقوف على أسبابها حتى يتم التمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية (علي : 2017 ، 66).

ب. يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى وتوزيعات على سعر السهم (الأغوات : 2015 ، 40).

عادة الى صافي رأس المال العامل بكلمة حقيقي عندما يتعلق الأمر بالمكائن والمعدات والمصانع وخزيرن المواد الخام...الخ. (القرشي : 2001، 85) وإن فكرة صافي رأس المال العامل تعبر عن مدى التوازن في أداء الشركة، ويمتاز بالتغير في الدوران الأموال، وبحسب على أساس العلاقة الآتية: (بودوز: 2015، 52)

صافي رأس المال العامل = الموجودات المتداولة - المطلوبات المتداولة

3. هامش صافي الربح (Net Profit Margin): تعد هذه النسبة مؤشر على كفاءة إدارة الشركة في تحقيق أرباح صافية من الإيرادات، فكلما زادت كان هذا مؤشر إيجابي على جودة قرارات وسياسات المبيعات التي اتخذتها إدارة الشركة (Haile and other : 2014, 256)، وتمثل مؤشر الربحية قصيرة الأمد وتعكس كفاءة العمل لدى المنشأة، وحيث ان هدف تعظيم الأرباح يفترضه الاقتصاديون بأنه يشكل أهم هدف للمنشأة فان الربح أهم مقياس لنجاح المنشأة، مع التحفظات التي ترد على هذه المقولة في ضوء وضع السوق من حيث درجة المنافسة (القرشي : 2001، 248)، ويعني ارتفاع هذه النسبة زيادة قدرة المشروع على توليد صافي الأرباح من خلال الإنتاج و المبيعات، كما أنها توضح قدرة المشروع على تحمل انخفاض سعر وحدة المبيعات، أو مقدار المبيعات نتيجة عوامل المنافسة وغيرها، أو تدني مستوى الطلب على منتجات هذا المشروع، وكذا تحمل الأرتفاع النسبي في تكلفة إنتاج المبيعات والعكس صحيح (خضر وآخرون : 2017، 417). وتحسب نسبة هامش صافي الربح من خلال المعادلة الآتية (ابو عودة : 2017، 51):

صافي الربح

هامش صافي الربح = _____

الإيرادات

4. نسبة القيمة السوقية الى الدفترية: تستخدم هذه النسبة من اجل إيجاد العلاقة بين سعر السهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته و قيمته الدفترية وبالتالي فهي تعكس مؤشرات عن الشركة والتوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فعند ارتفاع معدلات الربحية، فان ذلك يعد مؤشراً عن كفاءة ادارة الاصول وادارة القروض، وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لأسهم العميل طالب الائتمان ومن تلك النسبة (الهاجري : 2016، 41؛ Morthy : 2004, 23):

سعر السوقي للسهم

نسبة القيمة السوقية الى الدفترية = _____

القيمة الدفترية للسهم

5. معدل العائد على السهم (Rate of Return Per share): يوضح هذا المعدل نصيب السهم الواحد من صافي الربح بعد الضرائب، سواء في صورة توزيعات

جد تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتهما في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والامكانات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات وخطط العملية البعيدة عن المراجحة و التقديرات غير الواقعية (وسام : 2019، 61).

2. الاهداف الخاصة :

أ. يهدف تقييم الاداء المالي في مجال المصارف الى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء المصرف التجاري من أهم ادوات تقييم الأداء (بوعبدلي و عبدالرزاق : 2002، 107).

ب. الهدف الأساسي لتقويم الأداء يتجسد في تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليمتد في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد وللوصول إلى هذا الهدف لابد من تحقيق عدد من الأهداف النوعية المتعلقة أساساً بإمداد الوظيفة التخطيطية والإشرافية بالمعلومات والبيانات التي تمكنهم من حسن أدائهم للمهام (زيود و آخرون : 2005، 181).

رابعاً: معايير ومؤشرات التقييم المالي في المصارف :

يعد التقييم بالنسب المالية من أكثر أساليب التقييم شيوعاً، وعادة ما يعبر عن النسب والمؤشرات المالية بنسبة مئوية أو بعدد مرات حتى تكون ذات دلالة ومعنى، وان فكرة التحليل المالي تقوم على إيجاد علاقات كمية اما بين بيانات المركز المالي للمصرف، أو بين بيانات قائمة الدخل للمصرف فحسب، أو بين بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمصرف معاً، وذلك من خلال بيانات السنة المالية للمصرف، وكذلك الاتجاهات التي اتخذتها هذه العلاقات على مدى الزمن، ولأجل تقييم الاداء المالي باستخدام النسب المالية سيتم الاعتماد على مجموعة من النسب التي تعطي دلالات ومعاني عن الوضع المالي للمصارف عينة البحث وكالآتي : (Singh : 2020, 22)

1. نسبة التداول (CURRENT RATIO): وهي تقيس مدى كفاية الموجودات المتداولة على تغطية مطالبات الدائنين قصيرة الأجل، ويمكن حساب نسبة التداول، وذلك بقسمة إجمالي الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، ويعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الموجودات المتداولة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة تدل على ارتفاع السيولة، وبالتالي فهي تستخدم لقياس مدى قدرة الموجودات المتداولة للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل. أي أن الموجودات المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة. وهذا منطقي لأنه لو انخفضت الموجودات المتداولة إلى النصف فإن الشركة ستكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها (مطيري : 2015، 23-24)، وتكتب معادلتها كما يلي (وحيد : 2018، 14):

الموجودات المتداولة

= نسبة التداول

المطلوبات المتداولة

2. صافي رأس المال العامل Net Working Capital: يعتبر صافي رأس المال أحد عناصر الإنتاج المهمة ويمثل مجموعة وسائل الإنتاج الضرورية لإتمام عملية الإنتاج الى جانب عوامل الإنتاج الأخرى المعروفة. ويشار

أولاً: مؤشر نسبة التداول :
من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر نسبة التداول وهي في الجدول الآتي:

تقديرية على المساهمين، أو في صورة تكوين احتياطات وأرباح غير موزعة، ويمكن
بحسب كالآتي: (Lingga and Tirok : 2012,99)

صافي الأرباح بعد الضرائب

معدل العائد على السهم =

عدد الأسهم

6. معدل دوران إجمالي الموجودات (TOTAL ASSETS TURNOVER): يستعمل هذا المعدل كقياس لمدى كفاءة إدارة الشركة في استخدام إجمالي موجوداتها في زيادة إيراداتها وتحقيق أرباح مجدية، بحيث تلخص هذه النسبة جميع نسب النشاط الأخرى وتتأثر بكل منها (أبو عودة : 2017 ، 43). إذ يشير إلى مقدار المبيعات المتحصل عليها أو الناتجة من وحدة النقد المستثمرة في إجمالي الموجودات. والمقصود بإجمالي الأصول مجموع كل من الأصول الثابتة والمتداولة (خضر وآخرون : 2017 ، 417). و تعتبر من أشمل مقاييس الكفاية بحكم كونها مؤشراً لقدرة الاستثمارات في الموجودات على تحقيق الإيرادات (أبو عودة : 2017 ، 43)، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما عكس ذلك الوضع الجيد للأصول المادية (القرشي : 2001 ، 251) ، وتحسب من خلال المعادلة الآتية (أبو عودة : 2017 ، 43) :

الإيرادات

معدل دوران إجمالي الموجودات =

إجمالي الموجودات

المبحث الثاني

الاطار التحليلي لتقييم الاداء المالي للمصارف عينة البحث

للمدة (2009 – 2019)

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العراقي وخاصة في إقليم كردستان على مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على المصارف باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فوجدت المصارف نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعاً من خلال تحسين أدائها، فأداء المصرف يمثل أساساً في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، وبالتالي فإن تحسين الأداء يسمح للمصرف من زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط المصرفي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه. لقد تم في هذا المبحث تبيان الأهمية البالغة للمؤشرات المالية كأسلوب لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة البحث، فتقييم الأداء المالي للمصرف يتيح له فرصة التعرف على وضعيته المالية، لذا يمكن أن تطبق بعض المؤشرات المهمة وأكثرها شيوعاً في الدراسات السابقة المتعلقة لتقييم الأداء المالي في المصارف عينة البحث للمدة (2009 – 2019) وكالآتي :

المصارف / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط على مستوى المصرف
بغداد	3.9	4.1	3.3	4.2	4.4	4.2	3.1	2.2	3.5	3	4.2	38.15
العراقي الإسلامي	5.9	4	7.2	4	3.3	2	5.8	4.3	3.7	4.9	6.1	45.7
الاستثمار العراقي	4.8	7.8	7.4	6	5.2	4.9	3.2	7.2	3.1	4.1	3.9	52.37
شرق الأوسط العراقي	3.5	4.6	4.7	5.9	4.3	4.8	3.1	2.5	2.5	2.1	.33	37.26
المتحد للاستثمار	4.3	3.6	3.4	1.7	2.5	2.2	2.3	2	2.1	2.9	4.5	30.19
الأهلي العراقي	1	2.2	2	3.2	3.7	2.4	2.8	2.3	1.6	2.5	2.3	23.97
الأنتان العراقي	2.2	5.6	2.3	3.2	3.9	6.1	7.4	5	7.1	6.1	5.1	51.3
سومر التجاري	2.6	1.2	1.6	1.8	6.9	3.8	4.8	4.8	2.8	6.4	6.1	33.13
الخليج التجاري	1.6	1.7	2.3	1.1	2.2	2.3	1.2	3.4	3.6	3.2	3.6	25.55
إيلاف الإسلامي	2	3.8	6.3	5.4	3.9	2.8	6.9	5.5	3.1	2.9	3.1	42.84
الموصل	4.9	3.7	3.9	7.6	4.8	6.9	4.1	7.8	7	4.5	6.8	54.33
التجاري العراقي	1.1	1.4	3.1	3.4	3.3	5.9	4.6	5	6.3	4.2	3	40.89
الشمال	1.3	2.9	1.1	2.2	1.2	2.1	1.3	1.2	2.5	2.1	2	19.4
آشور النولي للاستثمار	2.2	2.9	1.8	3.1	4.6	2.5	3.8	1.8	3.6	1.4	1	27.74
دجلة و الفرات الإسلامي	2.8	2.1	2.7	3.2	3.6	8.6	3.2	7.3	1.8	1.8	1.3	28.43
كوردستان النولي الإسلامي	8.2	1.5	4.3	7.7	1.7	9.3	1	1.8	3.6	5.1	4.4	20.55

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر صافي رأس المال العامل والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الآتي:

(2) الجدول

مؤشر صافي رأس المال العامل للمصارف عينة البحث

متوسط على مستوى المصرف	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف / السنوات
175.1	273.6	267	127	125.3	212.1	235	234	164	105.6	88.5	94.6	بغداد
192	258.6	263	268	261	250.6	245	215	158	101	45.7	46.2	العراقي الإسلامي
197.1	283	290	280	286.8	250	266	171	103	103.5	80.7	54.6	الاستثمار العراقي
152.9	267.4	270	272	123.3	180.9	213.2	115	115	71.4	25.1	28.5	شرق الأوسط العراقي
231.2	234	230	225	265	263.3	262.2	287	263	233.6	173.6	106	المتحد للاستثمار
190.2	256.6	258	271	269.6	263.3	284.2	160	149	101.4	49	29.9	الأهلي العراقي
235.8	313.4	315	313	303.9	298.9	287.3	194	173	150.7	133.7	110	الأثمن العراقي
170.6	269.4	258	90	245.8	236.2	229.1	180	141	96.8	68	52	سومر التجاري
211.7	314.4	320	318	274.7	272.9	249.9	264	127	99.2	45.1	43.9	الخليج التجاري
180.5	348.1	413	235	228.6	220.4	143.5	139	99.9	94.9	44.1	19.3	إيلاف الإسلامي
203.7	268.4	266	259	258.8	262.6	262.9	255	217	81.6	56.7	53.8	الموصل
245.4	271.9	292	659	277	273.4	282.9	195	141	133.6	93	81.3	التجاري العراقي
207.3	300	300	293	245.8	254.5	253.8	227	91.7	98.5	112.2	103.7	الشمال
183.9	245	250	237	224	241	242	206	153	70.7	69.4	62.9	آشور الدولي للاستثمار
145.2	119	144	80.5	137.3	248	269.5	229	172	124.8	33.1	40.1	دجلة والفرات الإسلامي
478.3	656.4	668	597	555.2	506.5	464.1	426	390	340	338.5	320	كوردستان الدولي الإسلامي
214.7	258	258	264	265	273	270	269	241	102	81	80	المنصور

المنصور	2.7	متوسط على مستوى السنوات
	2.6	28.5
	3	33.09
	5.2	34.25
	9.7	37.86
	13.1	37.76
	14.1	44.57
	14.3	43.52
	4.6	37.03
	6.8	37.44
	3	36.79
	60.81	38.52

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (1) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (37.21)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (60.18) كحد أعلى في مصرف المنصور لنا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر نسبة التداول، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (19.4) في مصرف الشمال للتمويل والاستثمار والذي يعد من أقل المصارف قدرة على الوفاء بمطلوباته المالية، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (41.41) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم ببقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها القدرة على الوفاء بمطلوباتها .
2. من جانب آخر فان اتجاه مؤشر نسبة التداول بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (44.57) كحد أعلى في سنة 2014 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (28.5) كحد ادنى في سنة 2009 وهي ادنى السنوات وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (16.07) ويدل ذلك على أن النسبة منخفضة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة التداول عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة التداول لمصرف المنصور للتمويل والاستثمار كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2016، اذ بلغت (14.3) مرة وكذلك مصرف الموصل و مصرف الاستثمار العراقي في سنة 2010 و 2016 اذ بلغت (7.8) مرة، أما مصرف كوردستان الدولي للاستثمار الدولي سجل أدنى نسبة في عام 2015، اذ بلغت نسبة التداول (1) مرة، وكلك مصرف الأهلي العراقي كانت النسبة (1) مرة في سنة 2009، وكذلك أيضاً مصرف الشمال كانت نسبة التداول (1.1) مرة كما في سنة 2011 وربما يعود السبب في ذلك الى انخفاض التسهيلات الائتمانية المباشرة .

ثانياً: مؤشر صافي رأس المال العامل:

الجدول (3)
مؤشر هامش صافي الربح للمصارف عينة البحث

المصارف / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط على مستوى المصرف
بغداد	0.039	0.033	0.037	0.04	0.037	0.036	0.071	0.027	0.026	0.026	0.018	0.03
العراقي الإسلامي	0.025	0.039	0.068	0.064	0.057	0.024	0.042	0.036	0.032	0.027	0.038	0.04
الاستثمار العراقي	0.032	0.042	0.041	0.004	0.053	0.048	0.042	0.017	0.018	0.024	1.046	0.12
شرق الأوسط العراقي	0.032	0.026	0.039	0.041	0.037	1.0	0.012	0.003	0.043	0.021	0.017	0.025
المتحد للاستثمار	0.052	0.061	0.065	0.056	0.041	0.045	0.044	0.044	0.06	0.21	0.022	0.15
الأهلي العراقي	0.039	0.034	0.12	0.047	0.021	0.061	0.059	0.083	0.08	0.023	0.028	0.05
الأثنان العراقي	0.03	0.039	0.04	0.067	0.037	0.05	0.05	0.031	0.043	0.039	-0.1	0.029
سومر التجاري	0.052	0.070	0.029	0.052	0.029	0.013	0.028	0.032	0.032	0.012	0.016	0.03
الخليج التجاري	0.037	0.029	0.041	0.053	0.054	0.044	0.015	0.036	0.022	0.035	-0.36	0.005
ايلاف الإسلامي	0.071	0.063	0.069	0.057	0.042	0.031	0.028	0.035	0.016	0.079	0.013	0.04
الموصل	0.053	0.059	0.053	0.061	0.065	0.016	-0.046	-0.063	0.031	0.024	0.037	0.026
التجاري العراقي	0.023	0.083	0.052	0.077	0.042	0.048	0.038	0.042	0.042	0.054	0.033	0.04
الشمال	0.034	0.037	0.038	0.042	0.03	0.019	-0.11	-0.66	-0.1	-0.35	-0.02	0.09
آشور الدولي للاستثمار	0.050	0.046	0.04	0.06	0.051	0.029	0.032	0.042	0.066	0.027	0.037	0.04
دجلة و الفرات الإسلامي	0.038	0.024	0.035	0.03	0.026	0.01	0.023	-0.076	-0.028	-0.024	-0.051	0.002
كوردستان الدولي الإسلامي	0.011	0.036	0.012	0.026	0.021	0.098	0.032	0.022	0.037	0.063	0.014	0.03

متوسط على مستوى السنوات	78	90.44	124.1	170	221	263	265.2	255.7	282	333	321.1	218.6
-------------------------	----	-------	-------	-----	-----	-----	-------	-------	-----	-----	-------	-------

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتاد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (2) يتبين:

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (218.6)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (478.3) كحد أعلى في مصرف كوردستان الدولي الإسلامي لنا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر صافي رأس المال العامل، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (145.2) في مصرف دجلة والفرات الإسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث رأس المال العامل خاصة مصادر التمويل قصيرة الأجل، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (333.1) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم بقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من صافي رأس المال العامل .
2. من جانب آخر فان اتجاه مؤشر صافي رأس المال العامل بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (333) كحد أعلى في سنة 2018 وهي من أفضل السنوات، وبلغ ادنى مؤشر لصافي رأس المال العامل في سنة 2009 اذ بلغ (78)، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (255) وبديل ذلك على أن المؤشر مرتفع في حالة اذا تم مقارنته على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة صافي رأس المال العامل عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة صافي رأس المال العامل لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2018، اذ بلغ (668) مليار دينار، وكذلك مصرف التجاري العراقي في سنة 2017 اذ بلغت (659) مليار دينار، أما مصرف ايلاف الإسلامي سجل أدنى نسبة في عام 2009 اذ بلغ نسبة صافي رأس المال العامل (19.3) مليار دينار، وكذلك مصرف الشرق الأوسط العراقي كانت النسبة (25.1) مليار دينار في سنة 2010، وكذلك أيضاً مصرف الأهلي العراقي كانت نسبة التداول (29.9) مليار دينار كما في سنة 2009 وربما يعود السبب في ذلك الى ارتفاع الحسابات الجارية والودائع وارتفاع الدائون.

ثالثاً: مؤشر هامش صافي الربح:

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر هامش صافي الربح والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الاتي:

رابعاً: نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية:

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية والتي ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الآتي:

الجدول (4)

تطبيق مؤشر نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للمصارف عينة البحث

متوسط على مستوى المصرف	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف / السنوات
1.32	0.67	0.61	0.64	0.72	1.21	1.47	1.58	1.66	2.51	1.48	1.93	بغداد
0.81	0.73	0.69	0.61	0.43	0.61	0.90	1.20	0.95	0.88	0.93	0.98	العراقي الإسلامي
0.78	0.81	0.67	0.35	0.39	0.66	0.87	0.87	0.82	1.01	1.05	1.08	الاستثمار العراقي
0.84	0.51	0.48	0.42	0.35	0.50	0.67	1.18	1.16	1.18	1.24	1.57	شرق الأوسط العراقي
0.98	0.57	0.41	0.34	0.20	0.48	0.87	1.51	1.57	1.93	1.43	1.49	المتحد للأستثمار
0.62	0.37	0.21	0.30	0.33	0.80	0.83	0.75	0.53	0.96	0.78	0.95	الأهلي العراقي
1.33	0.83	0.71	0.65	0.53	0.64	1.36	2.02	1.80	2.30	1.43	2.36	الأنتان العراقي
0.83	0.75	0.79	0.84	0.85	0.90	0.89	0.99	0.77	0.79	0.81	0.80	سومر التجاري
0.68	0.35	0.29	0.30	0.26	0.74	0.87	0.95	0.67	0.95	0.94	1.19	الخليج التجاري
0.55	0.26	0.19	0.27	0.32	0.57	0.63	0.69	0.69	0.79	0.77	0.83	ايلاف الإسلامي
0.65	0.57	0.49	0.42	0.37	0.53	0.56	0.62	0.81	1.09	0.75	1.17	الموصل
0.67	0.45	0.41	0.37	0.37	0.50	0.70	0.74	0.85	0.96	0.88	1.10	التجاري العراقي
1.10	0.59	0.42	0.31	0.15	0.49	1.50	1.94	1.53	2.29	1.25	1.59	الشمال
0.59	0.24	0.19	0.39	0.31	0.54	0.75	0.76	0.79	0.78	0.86	0.89	آشور البولي للاستثمار
0.42	0.61	0.47	0.36	0.27	0.26	0.34	0.48	0.47	0.49	0.45	0.45	دجلة و الفرات الإسلامي
1.19	1.70	1.69	1.54	1.20	1.20	0.89	0.59	0.91	0.96	0.89	1.53	كوردستان البولي الإسلامي
1.03	1.09	0.93	0.81	0.76	0.72	0.93	1.16	1.14	1.30	1.18	1.29	المنصور

المنصور	0.029	0.012	0.05	0.090	0.060	0.090	0.020	0.080	0.050	0.020	0.046
متوسط على مستوى السنوات	0.039	0.044	0.049	0.042	0.042	0.032	0.022	0.016	0.022	0.022	0.046

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (3) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (0.046)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (0.15) كحد أعلى في مصرف المتحد للأستثمار لنا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر هامش صافي الربح، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.002) في مصرف دجلة والفرات الإسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث هامش صافي الربح خاصة بسبب ارتفاع حجم المصاريف و انخفاض قيمة ارباح بيع العملات يعاني من خفض حجم هامش صافي ارباحهم، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.148) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم بقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من هامش صافي الربح .
2. من جانب آخر فإن اتجاه مؤشر هامش صافي الربح بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (0.082) كحد أعلى في سنة 2018 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (-0.016) كحد ادنى في سنة 2015 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.066) ويدل ذلك على أن النسبة متوسطة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما اثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة هامش صافي الربح عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة هامش صافي الربح لمصرف المتحد للاستثمار كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2018، اذ بلغت (1.24) وكذلك مصرف التجاري العراقي في سنة 2019 اذ بلغت (1.046) ، أما مصرف ايلاف الإسلامي سجل أدنى نسبة في عام 2016 اذ بلغت نسبة صافي رأس المال العامل (-0.066)، وكذلك مصرف الائتمان العراقي كانت النسبة (-0.1) في سنة 2019، وأن ارتفاع حساب المدينون بنسبة جيدة سبباً لذلك وأيضاً ارتفاع حجم مصروفات العمليات المصرفية وارتفاع في اجمالي المصاريف الإدارية والأندثار و ارتفاع حجم الديون وعدم وفاء الزبائن بالمطلوبات عليهم .

الجدول (5)
مؤشر معدل عائدي السهم للمصارف عينة البحث

متوسط على مستوى السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المصارف / السنوات
0.10	0.1	0.06	0.024	0.081	0.023	0.111	0.13	0.14	0.19	0.137	0.18	بغداد
0.04	0.043	0.028	0.041	0.037	0.032	0.027	0.14	0.148	0.011	0.002	0.01	العراقي الإسلامي
0.26	0.27	0.28	0.42	0.6	0.68	0.116	0.173	0.014	0.1	0.119	0.09	الاستثمار العراقي
0.12	0.04	0.06	0.01	0.36	0.047	0.022	0.14	0.16	0.18	0.131	0.21	شرق الأوسط العراقي
0.11	0.22	0.025	0.002	0.004	0.066	0.072	0.1	0.21	0.22	0.22	0.14	المتحد للاستثمار
0.05	0.06	0.034	0.04	0.094	0.011	0.03	0.09	0.15	0.02	0.023	0.02	الأهلي العراقي
0.14	0.01	0.37	0.45	0.02	0.05	0.054	0.077	0.229	0.157	0.082	0.089	الأثمان العراقي
0.22	0.75	0.79	0.84	0.85	0.90	0.89	0.99	0.77	0.79	0.81	0.80	سومر التجاري
0.14	0.36	0.05	0.19	0.02	0.033	0.12	0.19	0.3	0.11	0.108	0.16	الخليج التجاري
0.15	0.37	0.06	0.08	0.017	0.001	0.03	0.05	0.11	0.21	0.24	0.51	ايلاف الإسلامي
0.12	0.57	0.49	0.42	0.37	0.53	0.56	0.62	0.81	1.09	0.75	1.17	الموصل
0.14	0.33	0.54	0.04	0.03	0.033	0.037	0.06	0.13	0.07	0.221	0.06	التجاري العراقي
0.24	0.15	0.31	0.37	0.66	0.11	0.06	0.15	0.27	0.2	0.25	0.17	الشال
0.12	0.63	0.413	0.098	0.049	0.106	0.578	0.08	0.111	0.119	0.109	0.17	آشور الدولي للاستثمار
0.18	0.51	0.24	0.02	0.07	0.23	0.07	0.18	0.21	0.29	0.08	0.11	دجلة و الفرات الإسلامي
1.09	0.14	0.63	0.37	0.22	0.32	2.89	2.13	2.64	1.25	0.36	1.12	كوردستان الدولي الإسلامي
0.06	0.5	0.04	0.001	0.002	0.007	0.007	0.01	0.01	0.03	0.03	0.04	المنصور

متوسط على مستوى السنوات	1.25	1.01	1.25	1.01	1.06	0.88	0.66	0.46	0.52	0.57	0.65	0.85
-------------------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .

2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية

<https://www.isc.gov.iq/>

3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية - [http://www.isx-](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

[iq.net/isxportal/portal/homePage.html](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج

معدل النمو السنوي المركب

من خلال الجدول رقم (4) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (0.85)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (1.33) كحد أعلى في مصرف الأثمان العراقي، لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.40) في مصرف دجلة والفرات الإسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية والسبب لهذه النتيجة السببية أن المصرف في الحالة المقاسة للفترة الأخيرة عينة الدراسة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.93) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم ببقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية .
2. من جانب آخر فان اتجاه نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (1.25) كحد أعلى في سنتين 2009 و 2011 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.46) كحد ادنى في سنة 2016 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.39) ويدل ذلك على أن النسبة متوسطة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لمصرف بغداد كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2011، اذ بلغت (2.51) وكذلك مصرف الأثمان العراقي في سنة 2011 اذ بلغت (2.30)، أما مصرف ايلاف الإسلامي سجل أدنى نسبة في عام 2018 اذ بلغت نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية (0.19)، وكذلك مصرف المتحد للاستثمار كانت النسبة (0.20) في سنة 2016، ويمكن أن نقول سوء إدارة المصرف من التعامل مع السوق احد أهم الأسباب لهذا .

خامساً: مؤشر معدل عائدي السهم:

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر معدل عائدي السهم والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الاتي:

الجدول (6)

مؤشر معدل دوران اجمالي الاصول للمصارف عينة البحث

المصارف /السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط على مستوى المصرف
بغداد	0.05	0.04	0.06	0.04	0.04	0.04	0.05	0.06	0.02	0.03	0.03	0.041
العراقي الإسلامي	0.02	0.03	0.05	0.09	0.1	0.05	0.04	0.04	0.04	0.03	0.03	0.047
الاستثمار العراقي	0.07	0.08	0.07	0.07	0.29	0.1	0.07	0.1	0.03	0.02	0.02	0.083
شرق الأوسط العراقي	0.06	0.01	0.07	0.07	0.07	0.05	0.06	0.05	0.03	0.01	0.02	0.045
المتحد للأستثمار	0.06	0.1	0.1	0.13	0.09	0.07	0.07	0.04	0.03	0.02	0.01	0.065
الأهلي العراقي	0.03	0.06	0.06	0.08	0.06	0.06	0.06	0.05	0.06	0.06	0.05	0.057
الأثنان العراقي	0.06	0.03	0.08	0.06	0.05	0.09	0.03	0.03	0.03	0.02	0.009	0.044
سومر التجاري	0.08	0.05	0.05	0.08	0.14	0.03	0.03	0.04	0.03	0.01	0.01	0.050
الخليج التجاري	0.08	0.07	0.07	0.13	0.11	0.09	0.07	0.03	0.04	0.02	0.01	0.065
ايلاف الإسلامي	0.22	0.09	0.08	0.04	0.05	0.05	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.058
الموصل	0.06	0.09	0.07	0.05	0.1	0.03	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.044
التجاري العراقي	0.07	0.07	0.05	0.05	0.06	0.04	0.04	0.04	0.02	0.04	0.04	0.047
الشمال	0.13	0.08	0.13	0.09	0.1	0.08	0.09	0.11	0.07	0.1	0.18	0.105
آشور الدولي للإستثمار	0.10	0.110	0.110	0.100	0.80	0.70	0.70	0.150	0.50	0.30	0.30	0.081
دجلة و الفرات الإسلامي	0.09	0.05	0.05	0.07	0.08	0.03	0.03	0.03	0.04	0.03	0.02	0.047
كوردستان الدولي الإسلامي	0.003	0.006	0.003	0.001	0.001	0.014	0.012	0.021	0.01	0.008	0.01	0.008
المنصور	0.08	0.06	0.07	0.05	0.04	0.03	0.03	0.02	0.01	0.01	0.01	0.037
متوسط على مستوى السنوات	0.074	0.060	0.069	0.071	0.086	0.054	0.046	0.050	0.033	0.028	0.031	0.054

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتاد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .

متوسط على مستوى السنوات	0.197	0.138	0.197	0.292	0.235	0.253	0.109	0.139	0.131	0.205	0.217	0.193
-------------------------------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------

الجدول من اعداد الباحثان بالأعتاد على :

1. البيانات المنشورة في المواقع الرسمية للمصارف عينة البحث .
2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>
3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>
4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> _لأستخراج معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (5) يتبين:

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (1930)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (0.26) كحد أعلى في مصرف الاستثمار العراقي، لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر معدل العائد على السهم، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.04) في مصرف العراقي الاسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث معدل العائد على السهم والسبب لهذه النتيجة السيئة أن المصرف كانت تعاني من خفض قيمة العوائد على السهم، لذا معدل العائد على السهم قليلة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.22) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم ببقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من العائد على السهم .
2. من جانب آخر فان اتجاه معدل العائد على السهم بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (0.292) كحد أعلى في سنتين 2012 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.109) كحد ادنى في سنة 2015 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.183) ويدل ذلك على أن النسبة قليلة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف وبشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات معدل العائد على السهم عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة معدل العائد على السهم لمصرف كوردستان الدولي الاسلامي كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2014، اذ بلغت (2.89) وكذلك مصرف سومر التجاري في سنة 2015 اذ بلغت (0.90) ، أما مصرف منصور سجل أدنى نسبة في عام 2017 اذ بلغت نسبة معدل العائد على السهم (0.001)، وكذلك مصرف العراقي الاسلامي كانت النسبة (0.002) في سنة 2010، ويمكن أن نقول بسبب ارتفاع غير ضروري من عدد الأسهم التي يسبب تقليل قيمته.

سادساً : مؤشر معدل دوران اجمالي الاصول :

من الممكن أن يتم تقييم المصارف عينة البحث وفقاً لمؤشر معدل دوران اجمالي الاصول والتي تم ذكرها سابقاً وهي كما ترد في الجدول الاتي:

نموذج الاقتصاد القياسي لتفسير سلوك جزء من مجتمع يحتوي على الأقل متغيراً مستقلاً واحداً لا يساوي صفراً، وكذلك يستخدم التحليل الكمي للعلاقة بين المتغيرات المختلفة ويتضمن المتغيرات الأساسية النظرية إضافة إلى المتغيرات العشوائية. (صالح: 60، 2021)

أولاً: توصيف النموذج :

يطبق هذا البحث النموذج القياسية لبيان تقييم تأثير بعض المؤشرات في أداء المصارف عينة البحث، ومن أجل تحقيق هذا الهدف وتحديد العلاقة بين المتغيرات، يعبر عن النموذج المعتمد على النحو الآتي :

النموذج الأول : نسبة التداول

$$Y1it = X1it - X2it + X3it + X4it + D + U$$

اذ أن :

$$Y1 = \text{نسبة التداول}$$

$$X1 = \text{الموجودات المتداولة}$$

$$X2 = \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X3 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$X4 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

النموذج الثاني : صافي رأس المال العامل

$$Y2it = X1it - X2it + X3it + X4it + X5it + D + U$$

اذ أن :

$$Y2 = \text{صافي رأس المال العامل}$$

$$X1 = \text{الموجودات المتداولة}$$

$$X2 = \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$X3 = \text{نسبة التداول}$$

$$X4 = \text{معدل دوران إجمالي الموجودات}$$

$$X5 = \text{هامش صافي الربح}$$

$$D = \text{الأزمة المالية الداخلية (2014-2018)}$$

$$U = \text{الخطأ العشوائي}$$

$$i = \text{عدد المشاهدات}$$

$$t = \text{الزمن}$$

النموذج الثالث : معدل دوران إجمالي الموجودات

2. البيانات المنشورة في هيئة الأوراق المالية العراقية <https://www.isc.gov.iq/>

3. البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية [http://www.isx-](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

[iq.net/isxportal/portal/homePage.html](http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html)

4. تطبيق برنامج الشبكة العالمية <https://cagrcalculator.net> لاستخراج

معدل النمو السنوي المركب.

من خلال الجدول رقم (6) يتبين :

1. أن المتوسط العام لجميع مشاهدات البحث البالغة (187) مشاهدة بلغ (0.054)، وتبين ان المتوسط العام خلال مدة البحث يتراوح ما بين (0.105) كحد أعلى في مصرف الشمال، لذا يعد من أفضل المصارف من ناحية مؤشر معدل العائد على السهم، أما الحد الأدنى بلغ نسبة (0.008) في مصرف كردستان الدولي الاسلامي والذي يعد من أقل المصارف من حيث معدل دوران الموجودات والسبب لهذه النتيجة السيئة أنّ المصرف كانت انخفاض من حجم صافي إيرادات التشغيل، لذا معدل دوران موجوداته قليلة، وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين بلغ (0.097) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواءً أكانت بالمتوسط العام للمصارف أم بقية متوسطات المصارف عينة البحث، مما يدل ذلك أن المصارف لديها نسبة مقبولة من معدل دوران الموجودات .
2. من جانب آخر فان اتجاه معدل دوران الموجودات بين السنوات عينة البحث، اذ تبين أن المتوسط لها كان يتراوح ما بين نسبة (0.086) كحد أعلى في سنة 2013 وهي من أفضل السنوات، ونسبة (0.028) كحد ادنى في سنة 2018 وهي ادنى السنوات، وأن مدى هذه النسبة خلال مدة البحث (0.058) ويدل ذلك على أن النسبة مرتفعة في حالة اذا تم مقارنتها على مستوى المصارف ويشير ذلك أيضاً على أن المصارف خلال مدة البحث كانت في مرحلة تفاوت نسبي مما أثر على نتائج هذا المدى .
3. بالنسبة لأعلى مستويات معدل دوران الموجودات عموماً ضمن المشاهدات كافة، فالجدول يبين أن نسبة معدل دوران الموجودات لمصرف آشور الدولي للاستثمار كانت في أعلى مستوياتها في سنة 2013 اذ بلغت (0.80) وكذلك مصرف الاستثمار العراقي في سنة 2013 اذ بلغت (0.29) ، أما مصرف كردستان الدولي الاسلامي سجل أدنى نسبة في سنتين 2013 و 2014 اذ بلغت معدل دوران الموجودات (0.001)، ويمكن أنّ نقول بسبب الحسائر الائتمانية و الإنخفاض في إيرادات الاستثمارات المصرفية.

المبحث الثالث

الاطار القياسي لتقييم المالي لكفاءة الاداء للمصارف عينة البحث

للمدة (2009 – 2019)

يتكون النموذج الاقتصادي بصفة عامة من المعادلات الرياضية التي تعبر عن مختلف العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، ويهدف الى التعرف على طبيعة العلاقة بين تلك المتغيرات وقياس أثرها المتبادل. ويفيد النموذج الاقتصادي القياسي في أغراض التنبؤ بقيمة المتغيرات الداخلية لسنوات مقبلة بدلالة المتغيرات الاخرى الأمر الذي يفيد في رسم السياسات المختلفة، واصبح من الواضح أن النقطة الأساس في كل البحوث التطبيقية هي العلاقة المفترضة بين متغير معتمد ومتغيرات مستقلة، كما يستخدم

الجدول (8)

اختبار التكامل المشترك (Cointegration) بين المتغيرات للنماذج المختارة

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الأول (نسبة التداول)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.9988	-3.024196	0.7949	-0.283547	Panel v
0.9998	3.508614	0.9997	3.469585	Panel rho
0.0000	-8.215785	0.0000	-5.569153	Panel PP
0.0000	-4.017417	0.1705	-0.952121	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		5.192215		Group rho
0.0000		-10.07178		Group PP
0.0000		-6.074178		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الثاني (صافي رأس المال العامل)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.9992	-3.153583	0.9180	-1.392059	Panel v
0.9993	3.189056	0.9999	3.826123	Panel rho
0.0007	-3.177774	0.6175	0.299011	Panel PP
0.0001	-3.811679	0.0000	-7.896613	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		5.662121		Group rho
0.0119		-2.259320		Group PP
0.0000		-4.253062		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الثالث (معدل دوران إجمالي الأصول)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.8006	-0.843645	0.8730	-1.140675	Panel v
0.9999	3.679328	0.9998	3.594706	Panel rho
0.0000	-6.843773	0.0000	-6.674281	Panel PP
0.0000	-6.878225	0.0000	-6.460962	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		4.924841		Group rho
0.0000		-11.92742		Group PP
0.0000		-12.15437		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الرابع (نسبة هامش صافي الربح)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.8006	-0.843645	0.8730	-1.140675	Panel v
0.9999	3.679328	0.9998	3.594706	Panel rho
0.0000	-6.843773	0.0000	-6.674281	Panel PP
0.0000	-6.878225	0.0000	-6.460962	Panel ADF
المستوى المعنوي		statistics		اختبارات
1.0000		4.924841		Group rho
0.0000		-11.92742		Group PP
0.0000		-12.15437		Group ADF

اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج الخامس (نسبة القيمة السوقية الى الدفترية)

المستوى المعنوي	statistics	المستوى المعنوي	statistics	اختبارات
0.8249	-0.934331	0.9608	-1.760134	Panel v
0.9992	3.149040	0.9998	3.502530	Panel rho
0.0035	-2.693159	0.0029	-2.763661	Panel PP
0.0033	-2.713286	0.0027	-2.778469	Panel ADF

الموجودات المتداولة	37.084	51.362	62.421	69.061	52.35	48.06	88.402	22.33	67.96	31.72	63.725	68.439	67.78
المطلوبات المتداولة	0.246	0.025	0.002	0.000	0.023	0.056	0.000	0.938	0.001	0.580	0.002	0.000	0.001
رأس المال العامل	19.045	64.726	57.582	73.254	95.70	88.55	64.291	28.08	50.73	27.73	58.952	49.139	53.00
هامش صافي الربح	0.966	0.001	0.007	0.000	0.000	0.000	0.001	0.752	0.032	0.767	0.005	0.045	0.020
دوران الاصول	75.824	113.53	115.25	190.67	202.0	113.3	74.073	115.3	165.5	108.0	174.55	154.79	174.2
الايرادات اجمالي الاصول	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
قيمة السوقية الى الدفترية	85.220	127.52	130.31	168.26	204.3	123.0	82.209	88.21	153.4	81.20	145.97	131.97	145.0
الريخ قبل الضرائب	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
سعر السهم	46.988	65.303	87.226	65.867	51.17	47.25	65.852	37.48	61.90	39.77	52.841	63.834	64.07
قيمة الدفترية للسهم	0.043	0.001	0.000	0.001	0.030	0.065	0.000	0.312	0.002	0.228	0.021	0.002	0.001
معدل عائد على السهم	68.883	107.08	79.691	60.188	56.31	82.86	95.058	83.89	99.00	52.88	47.949	43.513	71.61
الريخ بعد الضرائب	0.000	0.000	0.000	0.004	0.009	0.000	0.000	0.000	0.000	0.021	0.057	0.127	0.000
	70.265	99.976	90.941	154.13	140.2	83.32	69.294	104.4	122.0	99.78	134.76	124.03	116.1
	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	51.837	75.759	75.007	111.92	102.3	65.50	49.380	67.25	88.02	64.94	93.621	94.974	79.06
	0.015	0.000	0.000	0.000	0.000	0.001	0.013	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر : من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج E views .

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا أن هناك استقرارية والثبات لكل المتغيرات المستخدمة في كافة النماذج عند استخدام كل من الطريقتين (PP , ADF) وعلى المستوى كل من التوجهات (LEVEL 1st difference) ، وبذلك هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Cointegration).

ثالثا : التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج Cointegration

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات و الاستقرار في البيانات المستخدمة في مجال نموذج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات داخل النموذج هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى العلاقة بين المتغيرات موضوع البحث ، قديتين من نتائج هذا الاختبار والمعرض خلال الجداول الآتي (احمد و فرح : 2020، 404)

بمقدار (5.42%) .ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.90) وهذا يعني أن هناك عجز في الموجودات المتداولة بمقدار (0.10) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.10) لتحقيق التوازن في نسبة التداول.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة سلبية بين المطلوبات المتداولة ونسبة التداول أي ان زيادة المطلوبات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض نسبة التداول بمقدار (1.90%)، وقد يكون بسبب السياسة التحفظية في المصارف وهذا يتوجه إلى استقرار أو انخفاض المطلوبات المتداولة في المصارف بشكل عام، أما في المدى القصير ترفع هذا التأثير بحيث زيادة المطلوبات المتداولة (1%) تؤدي إلى انخفاض نسبة التداول بمقدار (1.19%) لأن المطلوبات المتداولة في المدى القصير ليس لها تأثير كبير على الأعمال المصرفية، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.69) وهذا يعني أن هناك عجز في المطلوبات المتداولة بمقدار (0.31)، ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.31) لتحقيق التوازن في نسبة التداول.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي رأس المال العامل ونسبة التداول أي ان زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (0.010%)، وقد يكون بسبب ازدياد ثقة الزبائن بالمصرف، والعكس في المدى القصير اذ ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (0.004%) .ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.64) وهذا يعني أن هناك عجز في صافي رأس المال العامل بمقدار (0.36) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.36) لتحقيق التوازن في نسبة التداول.

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين هامش صافي الربح ونسبة التداول أي ان زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (3.37%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بارتفاع هامش صافي الأرباح لأنه كلما ارتفعت نسبة الأرباح الصافية كلما ارتفعت السيولة المصرفية وبالتالي ارتفاع ثقة المائنين مع المصرف، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث ان زيادة هامش صافي الربح (1%) تؤدي إلى نقص نسبة التداول بمقدار (0.87%) وهذا يتعلق بالديون المصرفية في المدى القصير التي يتوجه إلى انخفاض في الأرباح الصافية، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.73) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.27) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.27) في تحقيق التوازن في نسبة التداول.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الأزمة المالية الداخلية ونسبة التداول أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (4.32%)، وقد يكون بسبب تداول الأموال في العمليات المصرفية عموماً في زمن الأزمة المالية خوفاً من الانهيار، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (0.60%).

قيمة السوقية الى الدفترية	0.0246	0.0000	0.0471	0.2602	-0.90	0.0000	0.0076	-0.3647
الأزمة المالية الداخلية	0.0166	0.0986	-0.0511	0.1906		0.0301	0.0301	-1.1858
سعر السوقي للسهم	0.7954	0.0000	0.1829	0.0222	-0.65	0.0000	0.1829	-2.0557
قيمة الدفترية للسهم	0.8078	0.0000	0.4524	0.2101	-0.13	0.0000	0.1113	-0.3647
دوران اجمالي الأصول	9.5817	0.0000	0.7615	0.5193	-0.17	0.0000	0.2459	-0.3928
هامش صافي الربح	2.00	0.0000	-4.7324	0.0658	-0.29	0.0023	0.2365	-0.4051
صافي رأس المال العامل	0.0011	0.0006	0.0012	0.0530	-0.16	0.0000	0.2569	-0.2907
الأزمة المالية الداخلية	0.7016	0.0038	-0.1661	0.0000		0.2789	0.2789	-1.1858
الربح بعد الضرائب	2.14	0.0000	-5.1	0.5888	-0.54	0.5410	0.0827	-2.5283
الايادات	3.82	0.0000	-1.71	0.2349	-0.07	0.8480	0.1975	-1.9218
نسبة التداول	0.0276	0.0000	-0.0156	0.5425	-0.23	0.2768	0.1320	-2.5093
دوران اجمالي الأصول	3.0897	0.0000	-4.3577	0.1927	-0.40	0.221	0.1956	-1.2664
الأزمة المالية الداخلية	0.2796	0.0000	0.2064	0.1217		0.0575	0.0575	-2.8813

المصدر : من اعداد الباحثان اعتماداً على برنامج E views .

من خلال الجدول اعلاه يتبين مايلي :
اولا : النموذج الأول (نسبة التداول) :

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الموجودات المتداولة ونسبة التداول أي ان زيادة الموجودات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول بمقدار (5.58%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بأزدياد الموجودات المتداولة في كل الأحوال لأن الموجودات المتداولة احد أهم أسباب ارتفاع الأرباح، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث ان زيادة الموجودات المتداولة (1%) تؤدي إلى زيادة نسبة التداول

النموذج الثاني (صافي رأس المال العامل) :

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الموجودات المتداولة و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة الموجودات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (2.96%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بشكل عام في الموجودات المتداولة، أما في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بحيث أن زيادة الموجودات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (9.29%) والسبب في ذلك ان الموجودات المتداولة في المدى القصير يعطى المصرف سرعة تحويل الموجودات إلى النقد وذلك سبب ارتفاع السيولة المصرفية. ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.60) وهذا يعني أن هناك عجز في الموجودات المتداولة بمقدار (0.40) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.40) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين المطلوبات المتداولة و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة المطلوبات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.14%)، أما في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بحيث ان زيادة المطلوبات المتداولة بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (4.68%) وقد يكون بسبب ارتفاع حصة المديونية . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.13) وهذا يعني أن هناك عجز في المطلوبات المتداولة بمقدار (0.87) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.87) تحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين نسبة التداول و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.37%)، وقد يكون بسبب ازدياد ثقة الزبائن في المصرف، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض صافي رأس المال العامل بمقدار (0.70%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.37) وهذا يعني أن هناك عجز في نسبة التداول بمقدار (0.63) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.63) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين دوران اجمالي الموجودات و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (2.37%)، بسبب توليد الموجودات المتداولة في المدى الطويل في توليد الايرادات، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض صافي رأس المال العامل بمقدار (2.17%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.42) وهذا يعني أن هناك عجز في دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.58) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.58) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين هامش صافي الربح و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.006%)، وذلك بسبب العلاقة بينهم

- كما علاقة طردية كلما زادت هامش صافي الربح كلما زادت صافي رأس المال، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زادت هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض صافي رأس المال العامل بمقدار (-1.098). ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.61) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.39) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.39) لتحقيق التوازن في صافي رأس المال العامل.
6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الأزمة المالية الداخلية و صافي رأس المال العامل أي ان زيادة الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (2.45%)، وقد يكون بسبب توجه الزبائن إلى القروض المصرفية في زمن الأزمات المالية خاصة المصارف الخاصة التجارية، وأيضاً في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بحيث اذا زادت الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1.67%) .

النموذج الثالث : معدل دوران اجمالي الموجودات:

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الايرادات ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة الايرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1.45%)، وأيضاً في المدى القصير يرتفع هذا التأثير ولكن بمقدار أكثر من المدى الطويل بحيث زادت الايرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1.59%) والسبب في ذلك أهمية إيرادات النشاط الجاري كونه مرتبط بدوران اجمالي الموجودات بعلاقة طردية . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-1.17) وهذا يعني أن هناك فائض في الايرادات بمقدار (0.17) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج الى مقدار (0.17) لتحقيق التوازن في معدل دوران اجمالي الموجودات.
2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين اجمالي الموجودات ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (7.77%)، وقد يكون بسبب الترابط بين المتغيرين، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (2.14%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.46) وهذا يعني أن هناك عجز في اجمالي الموجودات بمقدار (0.54) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.54) .
3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين هامش صافي الربح ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.55%) وقد يكون بسبب ارتفاع كل من الموجودات و ارتفاع في قيمة الايرادات الكلية مادامت الارباح ترتفع، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زادت هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.058) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.72) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.28) ولتصحيح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.28) .

خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.52) وهذا يعني أن هناك عجز في الإيرادات بمقدار (0.48) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.48) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين نسبة التداول و هامش صافي الربح أي ان زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.009%)، وقد يكون بسبب اهتمام المصارف بارتفاع هامش صافي الارباح لأن كلما ارتفعت الارباح الصافية كلما ارتفعت السيولة المصرفية وبالتالي ارتفاع ثقة الدائنين في المصرف وهذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة التداول خاصة في المدى الطويل وهذا التأثير أقل في المدى القصير حيث زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.005%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.60) وهذا يعني أن هناك عجز في نسبة التداول بمقدار (0.40) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.40) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين صافي رأس المال العامل و هامش صافي الربح أي ان زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.0001%)، وقد يكون بسبب العلاقة بينهم كعلاقة طردية كلما زاد هامش صافي الربح كلما زاد صافي رأس المال، والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض هامش صافي الربح بمقدار (0.0008%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.74) وهذا يعني أن هناك عجز، وتحتاج إلى صافي رأس المال العامل بمقدار (0.26) لتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.26) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين القيمة السوقية إلى الدفترية و هامش صافي الربح أي ان زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.024%)، وقد يكون بسبب ازدياد حجم الطلب على الأسهم المصرف، أما في المدى القصير يتفع هذا التأثير بسبب سرعة التداول ولكن بمقدار قليل بحيث زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.047%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن بلغت (-0.90) وهذا يعني أن هناك عجز في قيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.10) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.10) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الأزمة المالية و هامش صافي الربح أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (0.016%)، وذلك بسبب ازدياد الدائنين في زمن الازمات المالية، أما في المدى القصير تنخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض هامش صافي الربح بمقدار (0.051%).

النموذج الخامس : نسبة قيمة السوقية الى الدفترية :

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين سعر السوقى للسهم و نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان زيادة سعر السوقى للسهم بمقدار

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين صافي رأس المال العامل ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.0001%)، وذلك بسبب دور الموجودات المتداولة في المدى الطويل في توليد الإيرادات، والعكس في المدى القصير يتفع هذا التأثير بمقدار قليل جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.0005%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-1.17) وهذا يعني أن هناك فائض في صافي رأس المال العامل بمقدار (0.17) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.17) في تحقيق التوازن في معدل دوران اجمالي الموجودات.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان زيادة نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.05%)، وذلك بسبب سيطرة المصرف المركزي على الاسواق المالية خاصة تحديد أسعار العملات، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار قليل جداً بحيث زيادة نسبة قيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.02%)، ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغ (-0.32) وهذا يعني أن هناك عجز في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.68) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.17) لتحقيق التوازن في معدل دوران اجمالي الموجودات.

6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الأزمة المالية ومعدل دوران اجمالي الموجودات أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.05%)، وذلك بسبب ازدياد الدائنين في زمن الأزمات المالية، وأيضاً في المدى القصير ولكن بشكل قليل جداً بحيث وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.006%).

النموذج الرابع : هامش صافي الربح:

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين صافي الربح بعد الضرائب و هامش صافي الربح أي ان زيادة صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (9.84%)، وذلك بسبب الترابط بينهم كالحلقات، وأيضاً يتأثر بشكل ايجابي في المدى القصير حيث زيادة صافي الربح بعد الضرائب (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (2.66%) . ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.01) وهذا يعني أن هناك عجز في الربح قبل الضرائب بمقدار (0.99) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.99) لتحقيق التوازن في هامش صافي الربح.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة ايجابية بين الإيرادات و هامش صافي الربح أي ان زيادة الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة هامش صافي الربح بمقدار (9.41%) لأن الارباح جزء من الاجزاء الإيرادات، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث اذا زادت الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض هامش صافي الربح بمقدار (1.54%) . ومن

جداً بحيث زيادة صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.0012%). ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن بلغت (-0.16) وهذا يعني أن هناك عجز في صافي رأس المال العامل بمقدار (0.84) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.84) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

6. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الأزمة المالية و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.70%)، وذلك بسبب انخفاض القيمة الدفترية للسهم، أما في المدى القصير تنخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً حيث بوجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (-0.16%) بسبب انخفاض سعر السوق للسهم.

النموذج السادس : معدل العائد على السهم:

1. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي الربح بعد الضرائب و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (2.14%)، وقد يكون بسبب ازدياد كل من الإيرادات التشغيلية و الأرباح غير موزعة، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (-5.1%) لأن في المدى القصير لا يمكن أن تعامل بأرباح بشكل واسع ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.54) وهذا يعني أن هناك عجز في صافي الربح بعد الضرائب بمقدار (0.46) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.46) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الإيرادات و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (3.82%)، وقد يكون بسبب انخفاض درجة المخاطرة، والعكس صحيح في المدى القصير لأن ارتفاع المخاطرة التي أدى إلى خفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة الإيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (-1.71%) ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.07) وهذا يعني أن هناك عجز في الإيرادات بمقدار (0.93) ولتصحيح الأخطاء وتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.93) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين نسبة التداول و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (0.027%)، وذلك بسبب ارتفاع القنود والاستثمارات خاصة الاستثمارات طويلة الأمد، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة نسبة التداول بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (-0.015%) بسبب ارتفاع القيمة الدفترية للسهم في المدى القصير. ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن بلغت (-0.23) وهذا يعني أن هناك عجز في نسبة التداول بمقدار (0.77) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.77) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.

(1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.79%)، وذلك بسبب الترابط بينها لأن علاقتها طردية وأيضاً في المدى القصير ولكن هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة سعر السوق للسهم بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.18%). ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.65) وهذا يعني أن هناك عجز في سعر السوق للسهم بمقدار (0.35) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.65) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

2. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين قيمة الدفترية للسهم و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في القيمة الدفترية للسهم بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.80%)، وقد يكون بسبب استقرارية النسبية في القيمة الدفترية للسهم أحياناً خاصة خلال سنتين أو ثلاث سنوات، أما في المدى القصير بسبب حازمية القرار للتعامل بأسهم المصارف (في حالة انخفاض غير متوقع لسيولة المصرف) ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة قيمة الدفترية للسهم بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.45%). ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.13) وهذا يعني أن هناك عجز في قيمة الدفترية للسهم بمقدار (0.87) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.87) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

3. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين معدل دوران اجمالي الموجودات و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (9.58%)، وقد يكون بسبب ارتفاع كل من الموجودات و ارتفاع في قيمة الإيرادات الكلية مادامت الأرباح ترتفع والعكس في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.76%)، ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن بلغت (-0.17) وهذا يعني أن هناك عجز في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.83) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.83) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين هامش صافي الربح و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (2%)، وقد يكون بسبب زياد حجم الطلب على الأسهم المصرف، أما في المدى القصير ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زيادة هامش صافي الربح بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (-4.73%) لارتفاع درجة المخاطر في المدى القصير . ومن خلال نفس الجدول فإن نقطة التوازن اذ بلغت (-0.29) وهذا يعني أن هناك عجز في هامش صافي الربح بمقدار (0.71) ولتصحيح الأخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.71) لتحقيق التوازن في القيمة السوقية إلى الدفترية.

5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين صافي رأس المال العامل و القيمة السوقية إلى الدفترية أي ان الزيادة في صافي رأس المال العامل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية إلى الدفترية بمقدار (0.0011%)، وذلك بسبب ازدياد عدد الأسهم، أما في المدى القصير يرتفع هذا التأثير بمقدار قليل

- العراقي الإسلامي للأستثمار والتنمية للأستثمار والتنمية) كانت تعاني من خفض قيمة العوائد على السهم، لذا معدل العائد على السهم قليلة.
4. يستنتج من خلال التحليل في القصر والمدى الطويل هناك علاقة إيجابية متبادلة بين هامش صافي الربح و رأس المال العامل و الموجودات المتداولة ونسبة التداول واجمالي الموجودات و الايرادات ومعدل دوران اجمالي الموجودات.
5. يتبين من خلال نتائج التحليل أن كثرة عدد الفروع للمصارف لها دور ايجابي في زيادة الارباح لأن كلما كانت المصرف معين في حالة السيولة العالية والمقبولة كلما توجه المستثمرين لتلك المصرف (كما هي حالة مصرف بغداد و مصرف المتحد للأستثمار و مصرف الاهلي العراقي لهم عدداً كبيراً من الفروع).
6. يتبين أن تقديم الخدمات المصرفية الجديدة والدولية مثل (بطاقات الائتمان والصراف الآلي) من مؤشرات الاداء المالي الجيد (كما هي في مصرف التجاري العراقي و مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية) والتنمية).
7. من خلال التحليل اتضح فان الازمة المالية الداخلة في العراق يؤثر تأثيرا مباشرا على كافة المؤشرات الموجودة في تقييم كفاءة الاداء المالي في المصارف عينة البحث، رغم اختلاف حجم هذا التأثير من مصرف إلى اخر ومن مؤشر إلى اخر.
8. يظهر من خلال التحليل اجتياز النماذج المقدره كل الاختبارات الاحصائية المتقدمة (Sum squared resid, R-squared, Adjusted R- squared, Standard Error, F, AIC) وهي خالية من المشاكل القياسية الاساسية (كالاتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدام النماذج وتتطابق مع المنطق الاقتصادي، وهناك علاقات متبادلة فيما بينها و بين معايير ومؤشرات كفاءة الاداء المالي التي اختيرت في هذه الرسالة .

ثانيا: المقترحات:

في ضوء ماسبق من الاستنتاجات من الممكن أن يتم اقتراح الآتي:

1. ضرورة اهتمام الحكومة بوضع سياسة مالية و اقتصادية مناسبة و متوازنة (مع مراعاة البيئة و الظروف الاقتصادية و السياسية داخليا) لتطوير الاداء المصرفي لضمان الاستفادة من الموارد المالية بشكل عقلائي وتوفير فرص الاستخدام للموارد العاطلة أو غير المستغلة بالشكل الامثل.
2. القيام بمساندة الصناعة المصرفية من خلال توفير المستلزمات التمويلية و التكنيكية و ضرورة العمل على تقديم التسهيلات المصرفية بشكل يكفي منح القروض و زيادة النشاط الاقتصادي لكي تستطيع المصارف ان تنافس المصارف المماثلة على الصعيد المحلي و الدولي .
3. ان ادارات المصارف بحاجة الى اتباع سياسات من شأنها رفع ربحيتها لمواجهة التحديات التي تواجهها في ظل الظروف و البيئة الداخلية التي تعيشها المصارف في العراق.
4. زيادة رؤوس أموال المصارف لتوفير ما يكفي من السيولة لتغطية كافة نشاطاتها وممارسة اعمالها بدرجة عالية من الكفاءة، والعمل على دمج المصارف التي ليس لها قدرة في زيادة رأسها (خلال تفعيل اليات دمج المصارف).

4. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين معدل دوران اجمالي الموجودات و معدل العائد على السهم أي ان الزيادة في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (3.08%)، لأن كلما زادت معدل دوران الموجودات كلما زاد سعر السوقي للسهم زاد الارباح التي أدى إلى ارتفاع معدل العائد على السهم، والعكس في المدى القصير التي ينخفض هذا التأثير بمقدار ضئيل جداً بحيث زادت معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل العائد على السهم بمقدار (4.35-0.40)%. ومن خلال نفس الجدول فان نقطة التوازن اذ بلغت (-0.40) وهذا يعني أن هناك عجز في معدل دوران اجمالي الموجودات بمقدار (0.60) ولتصحیح الاخطاء والتوصل إلى نقطة التوازن نحتاج مقدار (0.60) لتحقيق التوازن في معدل العائد على السهم.
5. يتبين في المدى الطويل ان هناك علاقة إيجابية بين الأزمة المالية و معدل العائد على السهم أي ان وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (0.27%)، وذلك بسبب انخفاض الارباح بسبب ازدياد الديون، وأيضاً في المدى القصير تنخفض هذا التأثير ولكن بمقدار قليل جداً بحيث وجود الأزمة المالية بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة معدل العائد على السهم بمقدار (0.20)% .

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات :

توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. حسب مؤشر نسبة هامش صافي الربح ان(المصرف المتحد للأستثمار في المرتبة الأولى و مصرف الاستثمار العراقي في المرتبة الثانية و المصرف الأهلي العراقي في المرتبة الثالثة) نتيجة حصولهم على مستوى عالية من الارباح، بينما ان كل من (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار مصرف الشمال للتمويل والاستثمار مصرف دجلة والفرات الإسلامي للتنمية والاستثمار الإسلامي للتنمية والاستثمار الإسلامي) في المراتب الاخيرة و سبب ذلك ارتفاع حجم المصاريف و انخفاض حجم ارباح من بيع العملات.
2. حسب مؤشر نسبة التداول (مصرف المنصور للأستثمار في المرتبة الأولى و مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية والاستثمار الإسلامي في المرتبة الثانية و مصرف دجلة والفرات الإسلامي للتنمية والاستثمار في المرتبة الثالثة) خلال مدة البحث نتيجة لوفائهم بالمطلوبات المالية قصيرة الأجل، بينما ان كل من (مصرف آشور الدولي للاستثمار الدولي للاستثمار و مصرف الأهلي العراقي و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار) كانت تعاني من ضعف الوفاء بالمطلوبات المالية القصيرة لذا نسبة التداول فيهم منخفضة.
3. حسب مؤشر معدل العائد على السهم (مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية للاستثمار الإسلامي في المرتبة الأولى و مصرف الشمال للتمويل والاستثمار في المرتبة الثانية و مصرف الموصل للتنمية والاستثمار في المرتبة الثالثة) نتيجة لرفع معدل عائدهم على الأسهم المصرفي، بينما ان كل من (مصرف سومر التجاري المصرف المتحد للأستثمار و المصرف

أديب برهوم، منذر مرهج، & عتاب يوسف حسون. (2007). تقويم كفاءة معايير التقويم المالي والإداري المستخدمة في قطاع النقل البحري (نموذج مرفأى اللاذقية وطرطوس). Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 29(2). رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين السورية.

أسيد، وسام (2019). دور الاندماج البنكي في تحسين أداء البنوك التجارية. رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي.

الغوات، توفيق محمد سميح (2015): (دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الاسراء الاردنية.

بعزيز، سهيلة، فلادي، & نظيرة. (2018). استخدام المؤشرات المالية التقليدية والحديثة في تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية. رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

بن بوزيد سليمان. (2017). استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

بودوز، خديجة، بوكثير، & جبار. (2015). SCF التشخيص المالي في البنوك التجارية من منظور. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

جميل، سنان زهير محمد وسعيد، سوسن احمد (2007): تقييم أداء المصارف باستخدام نسب السيولة والربحية للتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الموصل، المجلد (85) العدد (29).

خضر، علي محمد و شلوف، فيصل مفتاح و شعيب، صالح الصابر (1996): أسس دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الزراعية، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، الطبعة الأولى. سعودي. (2018). مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية (Doctoral dissertation, Université de M'sila). ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

سقار، وحيد، برم، & زهير. (2018). إستخدام البنوك التجارية للنسب المالية في إتخاذ القرار التوحيدي. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد العربي بن مهيدي-أم البواقي.

شادي، فاطمة الزهراء، بوكثير، & جبار. (2014). آليات تقويم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية. رسالة ماجستير منشورة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير / جامعة أم البواقي.

صالح، هاويزين ابوكير (2021): قياس وتحليل أثر الاتفاق السليحي في النمو الاقتصادي في دول مختارة للفترة 1990 - 2019 ، رسالة ماجستير، جامعة السلطانية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.

عارف، سامان علي و فرج، ماردن محسوم (2021): (أثر الديون الخارجية والمساعدات الائتمانية في النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2018: دراسة تحليلية قياسية، مجلة كوردستاني للبحوث الاستراتيجية، العدد 9.

علي، محمد بخاري حسن (2017): (أثر تقويم الأداء المالي على جودة الأداء المصرفي/دراسة تطبيقية على مصرف شاري التجاري بجمهورية تشاد للفترة 2008 -2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، العدد 5، المجلد 1.

القرشي، مدحت كاظم (2001): الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

لطيف زيود، ماهر الأمين، & منيرة المهندس. (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري. Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences Series, 27(4). ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية. مجلد (27) العدد (4).

محصول نعمان. (2020). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مجلد (3)، عدد (2).

5. من الضروري عمل المصارف عينة البحث على رفع مستوى الخدمات المصرفية الحديثة و التسهيلات للزبانين و توجه المصارف نحو الخدمات العالمية والكترونية، وضرورة فتح فروع المصارف في المناطق البعيدة عن مركز المحافظات.

6. العمل على توسيع دائرة الارتباط و التعاون و الاندماج بين المصارف الأهلية والمصارف الحكومية داخل العراق و خارجها من اجل الاستفادة من الفوائد المالية و المصرفية المتبادلة، وذلك لما له من دور حيوي ودايناميكي في تنوع العمل و النشاط المصرفي.

7. قيام المصارف والاداراتهم بتقييم الأداء المالي المستمر والدوري لادائهم لاطهار نقاط الضعف والعمل على تلافيها و لبيان نقاط القوة وتطويرها.

8. ضرورة اهتمام المصارف بتقديم الخبرات و المعلومات الجديدة للموظفين المصرف من خلال فتح الدورات التدريبية والمهنية الداخلية و الخارجية لكي يرتقي بمستوى اداء العاملين وموظفين.

9. نتيجة الازمة المالية الداخلية الذي تمر بها العراق و إقليم كوردستان، ضرورة عمل حكومة العراق على تقديم المساعدات المالية و الاستشارية للمصارف الذي واجهت الخسائر لكي تتجاوز المشاكل السيولية و النقدية و الائتمانية.

10. بغية المصرف المركزي والسلطات المالية اهتمام أكثر بالبحوث العلمية المقدمة من قبل ذوي التخصص في الجامعات والندوات العلمية المرتبطة بالاعمال المالية والمصرفية، وتقديم المساعدات للجهات التي تقام الندوات والمؤتمرات بهذا الصدد.

قائمة المصادر والمراجع

آسية كرومي. (2016). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد (5).

أ. التجاني إلهام، & د. شعوبي محمود فوزي: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية-جامعة ورقلة الجزائر، العدد (17).

ابوعودة، حسن سليمان محمد (2017): (مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين / دراسة حالة مجموعة الاتصالات الفلسطينية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية-غزة.

أحلام، & بوعبدلي. (2003). تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة- دراسة حالة: القرض الشعبي الجزائري ، ملتي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات، كلية علوم الانسانية وعلوم الاجتماعية، جامعة حسبية بوعلوي بالشلف.

احمد، عثمان امين (2018): تقييم الاداء المصرفي باستخدام ادوات التحليل المالي(النسب المالية) دراسة تطبيقية على مصرف دار السلام للاستثمار في العراق للسنوات 2005-2015، بحث منشور، مجلة جامعة جيبان/العراق، العدد 1، المجلد 2.

أحمد، يونس علي. (2011). تقييم النشاط الاقتصادي لمعمل الجص الفني في باربان. مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة، المجلد (7)، العدد (27).

احمد، يونس علي و ابراهيم، لافة اراس (2020): تأثير الازمة المالية على النشاط السليحي - اقليم كوردستان العراق كحالة دراسة، المجلة العلمية لجامعة جيبان-السلطانية، المجلد (4) العدد (1).

المصادر الإنجليزية :

- Haile, A., Getacher, T., & Tesfay, H. (2014). Financial Performance Analysis of Selected Commercial Banks in Ethiopia. *Ethiopian Journal of Business and Economics (The)*, 4(2), 251-282.
- Lingga, D. S. K., & Tirok, J. (2012). Empirical Studies on EVA and Profitability Ratios Association with Annual Stock Return for Indonesia Companies. *Journal of Applied Finance & Accounting*, 4(2), 95-111.
- Pinto, P., Hawaldar, I. T., Rahiman, H. U., TM, R., & Sarea, A. (2017). An evaluation of financial performance of commercial banks. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(22), 605-618.
- Ram Karan Singh (2020): Financial Performance Evaluation of Commercial Banks by AHP : Anevidence from India, *Pacific Business Review International*, volume 12, issue 12.
- Said, R. M., & Tumin, M. H. (2011). Performance and financial ratios of commercial banks in Malaysia and China. *International Review of Business Research Papers*, 7(2), 157-169.
- محمد، بةيمان رفيق(2008) : المحاسبة عن الاداء البيئي للوحدات الاقتصادية وامكانية رقاينته و تقويمه بالتطبيق في الشركة المتحدة الأسمت طاسلوجة / السلجانية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السلجانية.
- المطيري & مشعل (2011). Analyzing and Evaluations The Financial Performance of The Kuwaiti Oil Corporation (Doctoral dissertation, جامعة شرق الاوسط، رسالة ماجستير منشورة، جامعة شرق الاوسط.
- مطيري، عادل نايف خالد (2015) : (امكانية التنبؤ بالفشل المالي باستخدام النسب المالية من وجهة نظر المديرين الماليين)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت، كلية ادارة الاعمال، قسم المحاسبة.
- الهاجري، فهد راشد مسعود (2016) : أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الاداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت، رسالة ماجستير المنشورة، جامعة آل البيت، كلية ادارة الاعمال، قسم المحاسبة.
- ناسوسي، كريم صالح مصطفي(2011): (تقويم أداء شركات الأستثمار العقارية بأعتماد مدخل أصحاب المصالح / دراسة تطبيقية في مجموعة شركات (بقريز) للمقاولات والاستثمارات العقارية)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السلجانية.